

## وجهات نظر بشأن اللجنة الدولية للصليب الأحمر

# تأملات في دور اللجنة الدولية الحالي والمستقبلي في معالجة الأزمات الإنسانية



بقلم "ماتياس شمالي"، الأمين العام المساعد لقسم الجمعيات الوطنية وتنمية المعرفة في الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

"ماتياس شمالي" هو الأمين العام المساعد لقسم الجمعيات الوطنية وتنمية المعرفة في الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. عمل السيد "شمالي" في مسار حياته المهنية في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر أميناً عاماً مساعداً لخدمات البرامج، وشغل منصب الأمين العام المساعد للتنمية والمدير الدولي في الصليب الأحمر البريطاني في الفترة من 2005 إلى 2009.

.....

أثناء كتابة هذا المقال عن اللجنة الدولية بمناسبة الاحتفال بمرور 150 عاماً على تأسيسها، تذكرت بحنين شديد العديد من اللقاءات مع زملاء في اللجنة الدولية على مدار أكثر من عشرين عاماً تقريباً. وأثناء زيارات ميدانية عديدة لبيئات تطرح تحديات صعبة وكبيرة، مثل دارفور أو أفغانستان في ظل حكم طالبان، شُرِّفت بأن أكون شاهداً على عمل اللجنة الدولية بصفقتها هيئة تتوجه نحو الأنشطة التي توفر المساعدات الإنسانية. ويوجد عدد لا يحصى من الناس في جميع أنحاء العالم يمكنهم أن يخبروك بامتنان عميق كيف أنقذت اللجنة الدولية حياتهم وساعدتهم على التأقلم مع معاناة لا حد لها تسببت فيها النزاعات المسلحة والعنف.

هناك عامل مهم يجعل من اللجنة الدولية منظمة فاعلة ذات مصداقية ومحايدة ومستقلة هو موظفوها المؤهلون والمتفانون في عملهم. ولعل أكبر دُخر بالنسبة للجنة الدولية هو أسرة العاملين بها، شأنها في ذلك شأن هيئات إنسانية عديدة، وبغض النظر عن القانون الدولي الإنساني الذي يوفر الأساس القانوني لعملها، وقوة الحماية التي تتمتع بها الشارة. أستطيع أن أشهد بحكم معرفتي بعدد كبير من موظفي اللجنة الدولية على مر السنين، أن العمل في اللجنة الدولية يعني بالنسبة للكثيرين منهم أكثر من وظيفة، فهم ملتزمون في شعور شبه ديني ومرتبطين عاطفياً بما يقومون به من أجل القضية الإنسانية. أتذكر بقوة الشرح الذي قدمه مندوب للتعاون باقتناع ومصداقية منذ سنوات عديدة لبعض الزملاء في الاتحاد الدولي عشية أمسية حارة في مكان ما في الميدان في أفريقيا، عن "استعداده للموت" في سبيل اللجنة الدولية.

لقد قطعت اللجنة الدولية شوطاً طويلاً من كونها منظمة سويسرية محضّة يهيمن عليها الذكور إلى منظمة متعددة الجنسيات وأكثر توازناً من حيث المساواة بين الجنسين في هيكل موظفيها. وصرح مدير عمليات اللجنة الدولية بكل فخر قبل بضع سنوات أثناء محادثات مع ممثلي الحكومة البريطانية والصليب الأحمر البريطاني في لندن أن من بين الموظفين الأجانب الذين يبلغ عددهم نحو 200 موظف يعملون في السودان كان هناك ما يقرب من خمسين جنسية مختلفة ممثلة في اللجنة الدولية.

يستند وصول اللجنة الدولية إلى الأشخاص الأكثر استضعافاً - الموجودين في أماكن لا يستطيع الآخرون الوصول إليها في كثير من الأحيان - إلى عملها الإنساني المحايد وغير المتحيز والمستقل. وقد فهمت لاسيما أثناء زيارة لدارفور مدى الجهد الذي تبذله اللجنة الدولية في الحفاظ على حوار مع جميع أطراف النزاع لضمان الوصول إلى الأشخاص المحتاجين للمساعدة. وإن لم تخنني الذاكرة كان هناك ثمانية عشر فصيلاً مسلحاً على الأرض في دارفور في فترة زمنية معينة - إلى جانب الجيش الوطني السوداني - وكانت اللجنة الدولية تتحاور معها جميعاً على نحو منظم ومهني.

كثيراً ما يُساء فهم نهج الحياد وعدم التحيز والاستقلال على أن اللجنة الدولية لا تألو بالاً للظلم بل وتغض الطرف عنه. أتذكر في هذا الصدد وبشكل دائم حلقة نقاش عُقدت في نيروبي في منتصف التسعينات من القرن الماضي عن كيفية التعامل مع الجناة المزعومين للإبادة الجماعية في رواندا الذين كانوا يعيشون في وسط العديد من اللاجئين في مخيمات في شمال غربي تنزانيا. ونظمت تلك الفعالية لمناقشة الآثار المترتبة على تقرير منظمة أطباء بلا حدود الذي كان يشير إلى أن "منظمات الإغاثة الإنسانية قد تجبر على وقف أنشطة الإغاثة الإنسانية التي تقوم بها" بسبب تدهور الوضع الأمني في المخيمات. وأشار رئيس البعثة الإقليمية للجنة الدولية بطلاقة أثناء حلقة النقاش أن الحياد لا يعني عدم أخذ أي جانب، وأن اللجنة الدولية في واقع الأمر تقف دائماً إلى جانب الفئات الأكثر ضعفاً. واستمر في الشرح قائلاً إنه ما دام الصليب الأحمر والهلال الأحمر قادرين على الوصول إلى غالبية الأشخاص الذين هم في حاجة ماسة إلى المساعدة، فإنهما سيبقيان بل ويجب عليهما البقاء والاستمرار في عملهما الإنساني. واعترف بوجود أشخاص في المخيمات زعم بارتكابهم جرائم بشعة

ضد الإنسانية، لكنه أصر على أن ملاحقة المجرمين ومنتهكي القانون الدولي الإنساني ليست وظيفة العاملين في المجال الإنساني ولكن واجب الشرطة والجيش والحكومات.

أوضح لي زميل آخر في اللجنة الدولية في بداية رحلتي الإنسانية أن العمل في الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر "يتطلب منك أن تكون على استعداد للتحالف مع الشياطين". وقد عشت هذه التجربة عملياً عند زيارتي لأفغانستان إبان حكم طالبان، فقد كانت قيادة الهلال الأحمر الأفغاني في ذلك الوقت على صلة وثيقة بنظام طالبان، وكان ذلك أمر يصعب استيعابه حتى بالنسبة للعاملين الأكثر حنكة في الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر. وقد سمح استمرار الحوار والعلاقات مع طالبان وقيادة الهلال الأحمر الأفغاني للجنة الدولية وشركائها في الحركة في الوقت نفسه والوصول إلى مئات الآلاف من الشعب الأفغاني - بمن فيهم النساء والأطفال المستضعفون للعناية - وتقديم معونة إنسانية تحفظ الكرامة وتتخذ الأرواح.

ولا يعني التركيز على العمل أن اللجنة الدولية تتأى بنفسها عن الدخول في جدل ومحاولة التأثير على قادة الرأي وصناع القرار. لقد توقفت اللجنة الدولية عن عملها الإنساني في ميانمار عام 2007 وانتقدت السلطات علناً لعدم منحها إمكانية الوصول اللازمة لفاعلية عملها (واستأنفت اللجنة الدولية أنشطتها هناك منذ ذلك الحين). ويجري الكثير من عملها المؤثر أو أنشطتها للمناصرة بعيداً عن الأضواء العامة، وبالتالي لا يحظى عملها بتقدير كافٍ. مثال على ذلك هو العمل الذي تقوم به اللجنة الدولية وراء الكواليس من أجل تحسين الظروف المعيشية للمحتجزين لأسباب تتصل بنزاع مسلح أو خلاف سياسي وجعلها مواتية أكثر. ويعد مندوبو اللجنة الدولية الذين يقومون بزيارة المحتجزين أبطالاً مجهولين. وقد أقر نيلسون مانديلا وغيره من النشطاء المناهضين للفصل العنصري عندما أطلق سراحهم بعد أسر طويل الأمد في ظل نظام التمييز العنصري، أن زيارات مندوبي اللجنة الدولية للمحتجزين كانت هي شريان الحياة مع العالم الخارجي، وسبباً مهماً للحفاظ على سلامتهم العقلية.

ماذا يحمل المستقبل في طياته بالنسبة للجنة الدولية؟

بعد أن عبرت عن كل ما يجيش بنفسي من إزاء ما تقوم به اللجنة الدولية وما تمثله وأنا أعني ما أقول تماماً، أطرح تساؤلاً عما إذا كان من المرجح أن تظل اللجنة الدولية على حالها. ينبغي لنا أن نعترف أن العمل الإنساني المحايد وغير المتحيز والمستقل أصبح عرضة لتهديد متزايد، وليس فقط في الأونة الأخيرة. فقد كنت أعمل في حزيران/يونيو 1996 مع البعثة الإقليمية للاتحاد الدولي في نيروبي - وهي تضم قاعدة كبيرة للجنة الدولية - عندما وصلتنا أخبار مأساوية عن استهداف مندوبين من اللجنة الدولية وقتلهم في بوروندي. هز الخبر الأصدقاء والزلاء في اللجنة الدولية بشكل عميق، لأن هذا الحدث أعقبه بعد بضعة أشهر - في كانون الأول/ديسمبر 1996 - هجمات قاتلة مماثلة على مندوبي اللجنة الدولية في الشيشان. وبدا الوصول المتميز للجنة الدولية للأشخاص المستضعفين في النزاعات المسلحة وحالات العنف مهدداً فجأة بسبب انتشار الجماعات المسلحة التي لم تكن تفهم القانون الدولي الإنساني أو تقبل به، ويحدوها ازدراء عميق وتجاهل للبشرية، فضلاً عن شعورها بأن منظمة تستقي جذورها من الغرب لا يمكن أن تكون محايدة حقاً.

لقد أدركت الإدارة العليا في اللجنة الدولية سرعة وتيرة التغيير في العالم، وحاجة اللجنة الدولية الماسة إلى المواءمة - ربما على نحو جذري للغاية - إذا كانت تريد أن تحتفظ بأهميتها. وأدركت اللجنة الدولية أن الوصول إلى حالات النزاع شديدة الحساسية لم يعد مضموناً من خلال الاعتماد على موظفيها الأجانب وعلى علاقاتها مع السلطات الوطنية والمحلية المعنية، ومن ثم كان ذلك أحد الأسباب التي جعلت اللجنة الدولية تركز بشكل متزايد على شراكاتها الميدانية مع الجمعيات الوطنية. وظلت اللجنة الدولية لعدد من السنوات وحتى الآن تستثمر موارد كبيرة في ما تطلق عليه "التعاون مع الجمعيات الوطنية". هناك أمثلة كثيرة في أماكن مثل أفغانستان أو فلسطين استطاعت فيها اللجنة الدولية أن تحرز نجاحاً في توفير الخدمات الإنسانية بفضل شبكة متطوعي الجمعيات الوطنية وموظفيها.

يثور تساؤل مشروع حول ما إذا كانت اللجنة الدولية تستغل الجمعيات الوطنية لأسباب ذات صلة بالبقاء في الميدان. وإنني أشاطر الرأي القائل بأن اللجنة الدولية لديها قدر من "الغطرسة المؤسسية" - مستمدة من حجمها وسجلها الحافل المثير للإعجاب - وسوف تستغرق عملية تطوير علاقاتها مع الجمعيات الوطنية وقتاً طويلاً بحيث تصبح جزءاً من نسيج "الحمض النووي" الخاص بها وتتحول من جهة مانحة للجمعيات الوطنية بوصفها منظمات لتوصيل المساعدات، إلى إقامة شراكات متساوية وشفافة تماماً مع تلك الجمعيات.

توجد أيضاً حدود لما يمكن أن تنقله ميدانياً منظمة ذات مهمة دولية وتفويض عالمي إلى المنظمات الوطنية. وستستمر الجمعيات الوطنية في مواجهة النزاعات وحالات الحرب بوصفها جهات فاعلة محلية، حيث لن يكون بوسعها - حتى مع وجود أحسن النوايا - تقديم خدمات إنسانية محايدة ومستقلة بالكامل للأشخاص المتضررين. ويُحتمل في مثل هذه الحالات أن تظل مسؤولية العمل الإنساني في يد الجهة الفاعلة المعترف بها دولياً، وهي اللجنة الدولية.

تبدو اللجنة الدولية وهي تعد نفسها للمستقبل وكأنها تكافح من أجل إعادة تعريف دورها وقيمتها المضافة في سياق كونها جزءاً من حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر على نطاق أوسع. وقد أعلن رئيس اللجنة الدولية ومديرها العام علناً أنه يتعين علينا الاعتراف بأن العالم الخارجي ينظر إلينا - أي اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي - على أننا وحدة واحدة، وأنه ليس لدينا خيار سوى العمل معاً. ويرى البعض داخل اللجنة الدولية أنه من الضروري تأييد الحركة بالكامل، فضلاً عن تنويع تفويضها والملفات التي تتناولها لكي تشمل، على سبيل المثال، أو توسع نطاق عملها الميداني ليشمل حالات العنف الأخرى، وتنويع أنشطتها التنموية (على سبيل المثال، في مجال حماية سبل العيش والزراعة)، وتطوير هيكلها التنظيمي، وبناء قدراتها. ويدعو آخرون إلى الاستمرار في التركيز على اللجنة الدولية والحفاظ عليها وتعزيزها - بغض النظر عما يجري لبقية مكونات الحركة - البقاء أقرب ما يمكن من مهمتها الأصلية. وأعرب الرئيس السابق "كيلينبرغر" بوضوح عن وجهة النظر هذه عندما استمعت إليه وهو يقول عدة مرات إن وظيفته كانت رئيساً للجنة الدولية وليس للحركة. وكان يرى أن الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي شريكان متميزان ولكن ليسا شريكين استثنائيين للجنة الدولية.

إن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر سوف تظل قوية ومهمة، من وجهة نظري، إذا أجرت مكوناتها الثلاثة - اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية، والأمانة العامة للاتحاد الدولي - حوارًا بناءً حول ما قد يحمله المستقبل والتعديلات أو التغييرات التي ينبغي إدخالها. تقول النظرة التقليدية بضرورة الحفاظ على المكونات الثلاثة كمنظمات سليمة ومتمينة يقدم كل منها خدمات وقيمة متميزة. وأخيرًا وليس آخرًا، نظرًا لزيادة الضغط على الموارد المالية، سيكون لزامًا علينا تجنب الازدواجية قدر الإمكان، كحد أدنى، وتقديم خدماتنا على نحو أكثر فعالية من حيث التكلفة، وضمان أداء كل منا دورًا فريدًا من نوعه ومكملًا. وتوجد أسباب، من هذا المنظور تدعو لتحذير اللجنة الدولية من عدم الاستسلام لما يُسمى "بزحف المهمة" من خلال تنويع أنشطتها أكثر. وستُحسن اللجنة الدولية صنعًا وهي في طور التحديث والمواءمة، إذا استمست بجذورها من خلال بقائها المنظمة الدولية الإنسانية المختارة للاستجابة المحايدة وغير المتحيزة والمستقلة في أوقات النزاع والعنف، التي تمنح شريان الحياة الإنساني للسجناء، واستمرت في القيام بدور الوصي على القانون الدولي الإنساني.

وتشير وجهة النظر "غير المألوفة" إلى أن ما وصف في الفقرة السابقة يرقى إلى كونه "إضاعة الوقت في تراءيات بينما ينبغي التفكير في أمور خطيرة"، وأنا يجب أن نتحلى بشجاعة وجرأة أكثر في وضع أسلوب مشترك لبناء مستقبل الحركة. وقد ينطوي هذا النهج على أي شيء بدءًا من دمج المكونين الدوليين للحركة (خاصة إذا كانا يقومان بنفس العمل تقريبًا في نهاية المطاف) ووصولاً إلى إعادة تحديد الدور الذي ينبغي لكل منهما القيام به. ويصاحب ذلك عدم التسامح مطلقًا مع الازدواجية من خلال اضطلاع منظمة واحدة فقط من المنظمين الدوليتين على سبيل المثال بالعمل الميداني بينما تركز المنظمة الأخرى على وضع المعايير والحفاظ على القيم المشتركة وقاعدة المبادئ.

وينبغي للجنة الدولية ألا تكتفي بأمجادها التي تستحقها عن جدارة، بغض النظر عما سيثبت أي من هذه السيناريوهات من حيث الأهمية والملاءمة. فإذا أرادت اللجنة الدولية أن تكون الحركة برمتها قوية ومهمة، فلا بد لها أن تتخطى مجرد الدفاع عن مصالحها الخاصة كمؤسسة والاتفاقات التي تحدد الأدوار والمسؤوليات، كذلك التي أبرمت في إطار مجلس المندوبين عام 1997 في أسيبيلية. وينبغي للجنة الدولية أن تستمر في تحديد العقليات والتغيرات الثقافية داخل المنظمة ووضعها حيز التنفيذ، لأنها ستضمن للجنة الدولية تلقي ردود أفعال إيجابية مماثلة عن دورها وأدائها في الذكرى السنوية القادمة بنفس القدر الذي تحصل عليه حاليًا ويمكن الإطلاع عليه في هذا العدد من المجلة الدولية للصليب الأحمر.